

## أسبوع دام من الإبادة الجماعية في غزة منذ تقديم الفريق القانوني الإسرائيلي دفوعاته أمام العدل الدولية



19 يناير 2024

إسرائيل-الأراضي الفلسطينية

EN

مشاركة على

الأراضي الفلسطينية - قال المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان إن قوات الجيش الإسرائيلي قتلت أكثر من ألف فلسطيني في غزة منذ أن رفعت محكمة العدل الدولية

قبل أسبوع جلساتها للنظر بدعوى رفعتها جمهورية جنوب أفريقيا ضد إسرائيل بشأن انتهاكات لالتزاماتها بموجب اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها.

وأكد الأورومتوسطي أنه بخلاف السرد الذي قدمه فريق المحامين الإسرائيليين أمام محكمة العدل الدولية لنفي تهمة الإبادة الجماعية، فإن الوقائع على الأرض تثبت أن إسرائيل لم تتوقف مطلقاً عن ارتكاب هذه الجريمة حتى أثناء جلسة دفاعها أمام المحكمة.

واعتت إسرائيل أمام محكمة العدل أنها لا تستهدف المدنيين أو الأعيان المدنية في قطاع غزة بينما خففت من وتيرة العملية العسكرية في القطاع، وأنها تبقى حريصة على زيادة المساعدات الإنسانية ضمن جميع الإمكانيات المتاحة. وأضافت أنها لا تعرقل عمل الخدمات الصحية، بل تدعمها، وأن لا نية لها لتهجير سكان القطاع.

غير أن التوثيق الأولي للمرصد الأورومتوسطي يدحض ادعاءات إسرائيل أمام محكمة العدل الدولية مع ما جرى على الأرض في قطاع غزة خلال الفترة الواقعة ما بين 12 حتى 18 كانون ثان/يناير الجاري. فعلى صعيد استهداف المدنيين في قطاع غزة، قال الأورومتوسطي إن الجيش الإسرائيلي استمر في تنفيذ عمليات قتل جماعي وفردى، حيث قتل خلال سبعة أيام فقط 1.018 شخصاً، بينهم ما لا يقل عن 390 طفلاً و208 امرأة، بمعدل 145 شخصاً يومياً.

وذكر أن الإحصائية المذكورة شملت فقط من وصل المستشفيات في قطاع غزة، في حين تبقى هناك شهادات ومعطيات بمقتل آخرين بواقع ما لا يقل عن 15 شخصاً يومياً خلال هذه المدة لم تصل جثامينهم للمستشفيات بفعل تعذر انتشار جثثهم أو دفنهم في مقابر مؤقتة، كما حدث شرقي خان يونس جنوبي قطاع غزة يوماً 17 و18 من الشهر الجاري حين دفن 5 مدنيين، منهم سيدتان في مدرسة إيواء نازحين. كما أسفرت الهجمات الإسرائيلية عن إصابة 1.934 آخرين بجروح، منهم 70% على الأقل من الأطفال والنساء.

وأبرز الأورومتوسطي أن جزءاً من هذه الهجمات وقعت في مدينة رفح جنوبي قطاع غزة، والتي يصنفها الجيش الإسرائيلي كمنطقة آمنة لجأ إليها ما يقارب من 1.3 مليون نازح، وجرى فيها استهداف منازل وخيام وشاليهات تؤوي نازحين. كما استهدفت إحدى الغارات مدرسة في حي "الدرج" في مدينة غزة التي أعلن الجيش الإسرائيلي انتهاء عملياته الأساسية فيها، وفق ما جاء على لسان فريق الدفاع

الإسرائيلي.

وأشار الأورومتوسطي إلى أن ما لا يقل عن 70 فلسطينياً قتلوا وأصيب العشرات في عدة حوادث جراء تعرضهم لإطلاق نار مباشر من الدبابات وطائرات (كوادكابتز) الإسرائيلية، وذلك حين تجمعوا في شمال غرب غزة بانتظار شاحنات تحمل مساعدات.

وكان أصعب ما حدث بالتزامن مع انعقاد المحكمة حين قتل نحو 50 شخصاً دفعة واحدة برصاص الجيش الإسرائيلي أثناء محاولتهم الحصول على بعض المواد الغذائية من هذه الشاحنات.

أما على صعيد استهداف الأعيان المدنية، أشار الأورومتوسطي إلى أنه منذ تاريخ 12 وحتى ظهر 18 من شهر كانون ثانٍ/يناير الجاري، دمرت القوات الإسرائيلية 22 مريعاً سكنياً في أحياء وسط خانينوس ومناطق "بني سهيلا"، و"جورة اللوت"، و"معن"، و"بطن السمين" جنوبي قطاع غزة.

كما نسفت القوات الإسرائيلية أربعة مربعات سكنية في المحافظة الوسطى. وتشير التقديرات الأولية إلى تدمير نحو 6 آلاف وحدة سكنية كلياً وجزئياً خلال المدة ذاتها، بالإضافة إلى استهداف القوات الإسرائيلية جامعتين و7 مدارس، وإلحاق دمار كلي وجزئي بهم.

وأكد الأورومتوسطي أن الجيش الإسرائيلي ما يزال مستمراً في شن الهجمات العسكرية والمتعمدة ضد المنازل السكنية للفلسطينيين وتدميرها، حتى في المناطق والأحياء التي لا تشهد أي أعمال قتالية. أي أن عمليات التدمير جرت بعد إحكام سيطرته على تلك المناطق والأحياء، وعلى نحو واسع ومنهجي. وشدد على أن ذلك يدل على أن الهدف من تلك العمليات هو تدمير حياة السكان في القطاع، ومنع عودة النازحين قسراً إلى بيوتهم وأماكن سكنهم.

ونبه الأورومتوسطي إلى استمرار الجيش الإسرائيلي في الاعتداء على القطاع الصحي خلال هذا الأسبوع، بما يشمل منشآته وطواقمه وموارده. وذكر أنه في 17 من الشهر الجاري، لحقت أضرار بمقر "المستشفى الميداني الأردني" في خانينوس، جراء قصف إسرائيلي تزامن مع توغل في منطقة المقابر المحاذية لموقع المستشفى، ما تسبب بإصابة أحد الطواقم العاملة، وشخصٍ آخر كان يتلقى العلاج في قسم العناية الفائقة وأصيب بشظايا إضافية.

وفي اليوم ذاته، ألقت القوات الإسرائيلية قنابل إنارة في سماء مجمع "ناصر" الطبي في خانينوس جنوبي القطاع، بالتزامن مع قصف عنيف وتوغل في المنطقة الجنوبية

من المستشفى ما تسبب بحالة من الهلع وفرار آلاف النازحين داخل المجمع.

وتكرر الأمر الأسبوع الماضي مع مستشفى "شهداء الأقصى"، الذي أطلقت الطائرات الإسرائيلية النار في محيطه وقصفت شقة قرب بوابته، في وقت اقتربت الدبابات الإسرائيلية من محيط المستشفى، ما دفع آلاف النازحين إلى مغادرته. في الوقت ذاته، غادرت غالبية الطواقم الطبية المستشفى، قبل أن تعود لاحقًا بعد تراجع القوات الإسرائيلية.

بموازاة ذلك، استمرت السلطات الإسرائيلية بالتحريض على المستشفيات، مدعية أن مستشفى "ناصر"، الذي يعد حاليًا أكبر المستشفيات العاملة في قطاع غزة بعد انهيار العمل في مجمع "الشفاء" الطبي، يتم استخدامه لإطلاق النار تجاه القوات الإسرائيلية، دون وجود دليل على ذلك، في وقت يغص المستشفى بعشرات آلاف النازحين والمرضى والمصابين، الأمر الذي أكدته منسق فرق الطوارئ الطبية بمنظمة الصحة العالمية "شون كيسي"، خلال مؤتمر انعقد يوم الأربعاء الماضي، صرح فيه أنه لم ير أي دليل على أن مستشفيات قطاع غزة تستخدم لأغراض أخرى، وأن مهمتهم الأساسية هي تقديم الخدمات الصحية.

على صعيد آخر، أكد الأورومتوسطي أن إسرائيل مستمرة في استخدام التجويع كأداة من أدوات الحرب، مشيرًا إلى أن حجم المساعدات الذي يدخل قطاع غزة عمومًا وما وصل إلى شمالي قطاع غزة تحديدًا لا يلبي الاحتياجات المتعاظمة بعد أكثر من مائة يوم على بدء الهجمات الإسرائيلية العسكرية ضد قطاع غزة.

وأوضح الأورومتوسطي أن مجموع ما وصل من مساعدات إنسانية إلى القطاع خلال الأسبوع الماضي لم يتعد 1.200 شاحنة، وهو ما يزال محدودًا جدًا، فيما تبقى آليات توصيلها مهينة، بحيث تصل الشاحنات عند نقطة معينة ويتجمع مئات السكان حولها دون نظام فعلي. وخلال ذلك، تعرض عشرات السكان للاستهداف الإسرائيلي والموت نتيجة التدافع.

وأشار إلى أنه من ضمن الإمدادات الإنسانية التي دخلت القطاع خلال هذا الأسبوع، لم يدخل مناطق مدينة غزة وشمال القطاع سوى 50 مركبة تنقل المساعدات؛ منها 36 محملة بالمواد الغذائية، والباقي (أي 28 مركبة) حملت مساعدات أخرى توزعت بشكل رئيس ما بين الوقود والمواد الطبية.

وتجدر الإشارة إلى أن إسرائيل لم تسمح لأي من مركبات المساعدات الإنسانية بالدخول إلى مدينة غزة وشمالها في ثلاثة أيام من الفترة التي يشملها هذا الإحصاء وذلك أيام 12 و15 و17 من الشهر الجاري.

وأفادت تقديرات الأمم المتحدة في بداية شهر تشرين ثان/نوفمبر الماضي، إلى حاجة سكان قطاع غزة إلى دخول ما لا يقل عن 500 شاحنة مساعدات إنسانية يوميًا، في حين تؤكد التقديرات المحلية على تضاعف حاجة السكان للمساعدات الإنسانية والبضائع التجارية في الفترة الأخيرة، في ظل طول أمد هجمات إسرائيل العسكرية وانقطاع المساعدات وانهايار القدرة على الإنتاج المحلي واتساع الاحتياجات.

وحذر المرصد الأورومتوسطي من خطر استمرار الشح الشديد في المواد الغذائية والطبية والأساسية في قطاع غزة، خاصة مع تزايد خطر المجاعة وتعرض المزيد من الأشخاص لتفشي الأمراض الخطيرة والقاتلة، مذكرًا بما قاله خبراء أمميون مستقلون إن سكان غزة يمثلون 80% من جميع الأشخاص في العالم الذين يواجهون خطر المجاعة أو الجوع الكارثي، في ظل استمرار القصف والحصار من جانب إسرائيل.

وأشار إلى أن وكالات الأمم المتحدة حذرت في 15 كانون ثان/يناير الجاري، وعلى رأسها برنامج الأغذية العالمي واليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية، من خطورة الوضع في قطاع غزة وضرورة إجراء تغيير جوهري في تدفق المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة.

وفي هذا الصدد، صرحت المديرية التنفيذية لبرنامج الأغذية العالمي "سيندي ماكين" بأن "الناس في غزة يواجهون خطر الموت جوعًا وهم على بعد أميال من الشاحنات المحملة بالطعام" وأن "كل ساعة إضافية تهدر تضع حيوات لا حصر لها في خطر، وأنه يمكننا درء خطر المجاعة، فقط إذا كنا قادرين على تقديم الإمدادات الكافية وضمان وصول أمن لجميع السكان".

وأشار الأورومتوسطي إلى أن ما أعلنته وسائل إعلام إسرائيلية على لسان رئيس الوزراء الإسرائيلي "بنيامين نتنياهو" بشأن رفضه دخول أي شاحنات مساعدات دون تفتيش إسرائيلي، يدحض الرواية التي قدمها فريق الدفاع الإسرائيلي عن عدم مسؤولية إسرائيل عن عرقلة دخول هذه المساعدات إلى قطاع غزة.

وأكد الأورومتوسطي أن إسرائيل تتحكم في كل ما يدخل إلى قطاع غزة من كل المعابر والمنافذ، وهو أمر أكدته السلطات المصرية والوكالات الأممية، بحيث ما

تزال تمنع إسرائيل دخول عشرات الأصناف وتحدد الكميات الواردة إلى القطاع، وتتعمد عرقلة دخول المساعدات الإنسانية وتأخيرها بشكل عام.

كما أشار إلى أن إسرائيل تتحكم أيضًا بمن يخرج من قطاع غزة عبر معبر رفح بما في ذلك المرضى والمصابين وكشوفات المسافرين، بحيث يجري تمريرها للجهات الإسرائيلية التي تسمح لأعداد محدودة بالخروج من القطاع، وهذه القيود تنطبق على المصابين الذين يبقون بأمس الحاجة لتلقي العلاج في الخارج، وحتى الآن لم يتمكن سوى عدد قليل جدا منهم من الخروج، في وقت هناك قائمة من 6.500 مصاب بجروح خطيرة بحاجة للعلاج في الخارج.

ورصد الأورومتوسطي استمرار التصريحات التحريضية من مسؤولين إسرائيليين تظهر وجود نية مبيتة لارتكاب جريمة الإبادة الجماعية، بحيث استمر الوزراء الإسرائيليون في إطلاق التصريحات التي تحرض على إبادة الفلسطينيين في قطاع غزة، واقتلاعهم من أرضهم من خلال إخضاعهم لظروف معيشية تدمرهم وتدفعهم في النهاية إلى تهجيرهم خارجها قسرًا.

ويوم أمس الخميس، صرح وزير الأمن القومي الإسرائيلي "إيتمار بن غفير" بأنه "يجب أن نحتل غزة ونظل فيها ونشجع على هجرة طوعية ونسمح لأهل القطاع بالمغادرة وسيغادرون إذا هزمناهم".

وخلال مؤتمره الصحفي الذي عقد في ذات اليوم، صرح "نتنياهو" عن وجود النية الكاملة لدى إسرائيل بالسيطرة الأمنية على كل منطقة غرب الأردن؛ أي عمليا، من النهر إلى البحر، وهو ذات الشعار الذي أدانتها مؤخرا العديد من الأوساط الغربية والأمريكية باعتباره يحمل مضامين من شأنها التحريض على ارتكاب الإبادة الجماعية ومعاداة السامية.

وأعرب "نتنياهو" في المؤتمر عن نية إسرائيل بتخفيض المساعدات الإنسانية إلى حدها الأدنى، مشيرًا إلى أن هذا القرار مرهون بمجريات العمليات العسكرية وتحقيق الأهداف.

واعتبر المرصد الأورومتوسطي أن نتنياهو لوّح بشكل مباشر باعتزام إسرائيل استخدام المساعدات الإنسانية كأداة ضغط ومساومة على المدنيين الفلسطينيين على نحو مخالف للقانون الدولي، وسببًا آخر لتنفيذ جريمة الإبادة الجماعية ضد سكان

قطاع غزة، وذلك من خلال تعميق الوضع الكارثي الذي يعيشه سكان القطاع أصلاً بسبب استمرار الهجمات العسكرية والحصار وشح المواد الأساسية، وإخضاعهم لظروف معيشية قاسية إضافية ستؤدي إلى هلاكهم الفعلي.

ولم تتخذ إسرائيل خلال مدة هذا الإحصاء، كما قبلها، أية إجراءات لمساءلة أي من الإسرائيليين الذين حرضوا على إبادة الفلسطينيين في قطاع غزة، وبغض النظر عن صفاتهم، أو وظيفتهم، أو شخصهم.

وأشار الأورومتوسطي إلى أنه لم يرصد دخول أي من لجان التحقيق وتقصي الحقائق الدولية إلى قطاع غزة، وكذلك المقررين الخاصين التابعين للأمم المتحدة، بفعل منع إسرائيل دخول هؤلاء إلى القطاع من خلالها، وعرقله دخولهم كذلك إلى القطاع من معبر رفح البري.

وحذر المرصد الأورومتوسطي من المآلات الخطيرة الناتجة عن عدم السماح للجان الدولية بالدخول إلى قطاع غزة، وبخاصة فيما يتعلق بالأدلة الجنائية التي تدين إسرائيل على جرائمها المرتكبة هناك، وصعوبة الحفاظ عليها من التدمير أو الضياع، وازدياد خطر موت الشهداء بالقتل بنيران الجيش الإسرائيلي، أو الجوع أو الجفاف أو المرض بسبب الحصار الإسرائيلي على القطاع.

وشدد المرصد الأورومتوسطي على أن هذه المعطيات تستوجب من محكمة العدل الدولية تسريع قرارها لجهة اتخاذ تدابير عاجلة لوقف الإبادة الجماعية التي ترتكبها إسرائيل ضد سكان قطاع غزة، وحمائهم من أي ضرر جسيم إضافي وغير قابل للإصلاح.

يشار إلى أن محكمة العدل الدولية عقدت جلستي استماع علنيتين يومي 11 و12 كانون ثانٍ/يناير الجاري في مقر المحكمة في لاهاي، بخصوص دعوى جنوب إفريقيا فيما يتصل بادعاءات انتهاكات إسرائيل لالتزاماتها بموجب اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، فيما يتعلق بالفلسطينيين في قطاع غزة.

وطالبت جنوب أفريقيا من محكمة العدل الإشارة إلى تدابير مؤقتة من أجل "الحماية من أي ضرر إضافي جسيم وغير قابل للإصلاح لحقوق الشعب الفلسطيني بموجب اتفاقية الإبادة الجماعية" و"ضمان امتثال إسرائيل لالتزاماتها بموجب الاتفاقية بعدم الانخراط في الإبادة الجماعية، ومنعها والمعاقبة عليها".

أماكن عملنا



## المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان

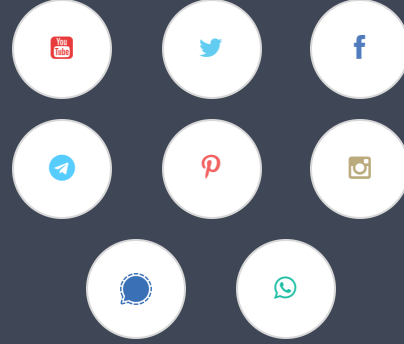
ندافع عن حرية الفرد في دول  
البحر المتوسط وأوروبا

المرصد الأورومتوسطي منظمة مستقلة، مقرها  
الرئيسي في جنيف، ولها مكاتب إقليمية وممثلين  
في أوروبا والشرق الأوسط

### النشرة البريدية

يرجى تسجيل بريدك ليصلك كل جديد لدينا.

### تابعنا



سياسة الخصوصية